أو التصفية... وحينها سيدخل القرار والمتابعة وو وفي حيص بيص أخطر ما فيه فقدان السيطرة على فروع الشجرة، والفقر في المتابعة، والضياع دون الامساك بالحلقة المركزية، وفقر الانتاج النظري... الخ وأي خلل من هذه كافٍ لتدمير، نعم تدمير، البنية الحزبية.

لم تتبلور الطبقات في مجتمعنا ولم يتبلور المجتمع المدني، ولو تبلورت لأمكن أن تكون معظم البنية الحزبية في أطر ونقابات وجمعيات وحركات اجتماعية، وحينها لو ضعف التحزيب أو ضعفت القيادة، تستطيع المنظمات الحزبية الناشطة في المجتمع المدني أن تواصل عملها ضمن برامجها ومؤسساتها واتحاداتها، أما والمجتمع المدني في غاية الفقر في "س" علينا تشديد التحزيب والأدلجة وتطوير الشرط القيادي، فالقيادة الكفؤة والدينامية والصلبة وحدها القادرة على السيطرة على نطاق عملها وحمايته وتطويره، وسوى ذلك تبهت الروابط الحزبية ويصبح "كل مين إيده إله" على رأي دريد لحام، فتتبعثر المنظمة وتتفكك كمقدمة لتحللها.

كتب غرامشي عن هذه المسألة، أي علاقة الطليعة بالمجتمع المدني، وكتب عن حرب المواقع في حالة غياب الصراع الجبهي، ولكننا نعيش في فلسطين صراعاً جبهياً عارماً، جمهرة غاضبة ومكافحة، ولكن في إطار مجتمع مدني لم ينفك في بداياته، وفي "س" في بداية البداية، اللهم اتساع قاعدة القوى السياسية. وهذه خصوصية لها ايجابيات وسلبيات، وسلبياتها تتفاقم وتتحول لمعول هدم إذا ارتبكت القيادة أو ضعفت.

على هذا النحو ينبغي النظر للمسألة بما يضع عليكم مسؤولية مضاعفة.

٢) صحيح أنكم تتحدثون عن الانتشار في مواقع جديدة وعن توسع نسبته ٨٠٪، وهذا هو الجانب الأهم، ولكن من الصحيح أيضاً الإشارة إلى أن بعض "الروابط" لم ترفع تقاريرها إليكم، وأن بعض الضباب يعتور هيكليتكم، ناهيكم عن الثغرات في التقارير المالية. ومن الضروري الاستطراد بالقول:

أ- لا مهرب، بل يجب، احكام القبضة على امتدادات المنظمة الحزبية، سواء بالاتصال المباشر والمتابعة أو التقارير أو الوقوف على التفاصيل، وبصورة أدق على جميع هذه الخيوط، وإذا اعتقل مسؤول موقعي، لتقوم اللجنة المحلية بانتخاب بديل له، وإن لم يتوافر، على أحدكم قيادة الموقع... لا يجب استبقاء موقع واحد دون مرجعية.

ب- ينبغي إحصاء العضوية الحزبية بدقة، وتمييزها عن "لمش" وعن الحلقات، فالحلقات في